مـــــورد مـــهـــم لـــلـــدولـــة مـهـمـل

دعـــوات نيـــابية للاهتـمام بالقـطاعـات السيـاحية

□ بغداد/ حسام السعدي

سائحون في احد المواقع الاثرية في مدينة الناصرية

دعا عدد من النواب والخبراء في الشأن السياحي الى ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي كونه من القطاعات المهمة والتي تدر اموالاً طائلة للبلد في حال استغلالها، مؤكدين ان الاستثمار ودخول الشركات العالمية الرصينة هو أفضل الحلول للنهوض بواقع السياحة في العراق، لجلب السياح الأجانب وتعزيزاً لإيرادات الدخل القومي.

و طالب رئيس لجنة السياحة والآثار النيابية النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية بكر حمة صديق، الهيئة الوطنية للاستثمار بتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي للنهوض به من خلال دخول الشركات الاستثمارية الاجنبية، داعياً الحكومة الى وضع إستراتيجية واضحة ومحددة بسقف زمني لتوفير الارضية المناسبة لتفعيل هذا القطاع المهم وتطويره.

وقال صديق في تصريح لـ(المدى): ان العامل الأساسي للنهوض بقطاع السياحة والآثار في العراق هو الاستثمار ودخول الشركات الأجنبية الرصينة لاستثمار المواقع الاثرية والسياحية في البلد لجلب السياح اليها والاستفادة من وارداتها المالية في تعزيز الاقتصاد الوطني.

وأضاف ان العراق يتمتع بمواقع سياحية اثرية كبيرة جميعها مهملة غير مستثمرة، منها تم العثور عليها مؤخراً من قبل وزارة السياحة والاثار وبالتعاون مع هيئة الاثار منها بحدود (٣٠)الف تل اثري في جميع محافظات العراق يرجع قدمها الى الحضارات العراقية القديمة.

واشار الى ان السياحة الدينية في العراق كبيرة كونها تستقطب عددا كبير من الزوار المسلمين وتمتاز بان زوارها يأتون اليها مهما كان الظرف الذي تعيشه الدولة والوضع الامني الموجود عكس السياحة الترفيهية فان السائح يبحث عن الامان اولا ومن ثم المكان.

ودعا الحكومة الاتحادية ووزارة السياحة والاثار الى وضع الخطط الستراتيجية للاهتمام بالقطاع السياحي وتطويره.

من جانبه اكد الخبير في الشؤون السياحية مجيد العزاوي على اهمية عرض قطاع السياحة والآثار الى الاستثمار للنهوض به، وتعزيز الاقتصاد العراقي من خلال وارداته السنوية.

وقال العزاوي في تصريح لـ(المدى): إن الكثير من دول العالم اليوم تعتمد بوارداتها السنوية على القطاع السياحي من خلال جلب السياح اليها من بلدان أخرى، مما أدى الى تحسين اقتصادها، مشيراً الى أن العراق يمتلك كافة المقومات الأساسية التي تجعله منافساً لهذه الدول كالمواقع السياحية والأثرية والدينية، لكن لم يتم استغلالها بالشكل الصحيح.

وأضاف العزاوي أن تفعيل هذا القطاع والنهوض به يعتمد على وضع برامج وخطط دقيقة تتم عن طريق الاستثمار من خلال تسهيل دخول الشركات الاجنبية العالمية والمتخصصة بهذا المجال في سبيل تهيئة القطاع السياحي لاستقبال السياح من بلدان مختلفة من العالم، وتابع: ستكون هناك مردودات مالية كبيرة للبلد.

وذكر العزاوي أن العراق يمتاز بالتنوع البيئي من ناحية المناخ والتضاريس وهذا ما يعطي حافزاً لجذب الكثير من السياح في العالم مما يدر على العراق مردودا اقتصاديا كبيرا ايضا، مضيفاً أن الحكومة لم تركز على القطاع السياحي من خلال دعمها له وتفعيله بالرغم مما له من تأثير كبير للاقتصاد العراقي، ولو تم استغلال مقومات هذا القطاع من خلال استثمارها بالشكل الصحيح لأصبح القطاع السياحي في العراق ينافس القطاع النفطي من خلال وارداته السنوية نتيجة لما يتمتع به العراق من أماكن سياحية ومواقع أثرية كبيرة. وقد يساهم النشاط السياحي في توليد الدخل القومي بوصفه احد مصادره، كما يعتبر مصدرا مهما للعملة الاجنبية وخاصة في البلدان التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات، وينعكس الدور الفاعل للسياحة على عملية التطور الاجتماعي والتمازج الثقافي من خلال الاتصال المباشر مما يؤدي الى حصول تغيرات ايجابية في السلوك الفردي والاجتماعي ومن خلال التفاعل الحضاري وتعريف الآخرين بالعراق وتاريخه وحضارته فضلا عن تصحيح كثير من الانطباعات والمفاهيم الخاطئة عن العراق في الخارج.. ويمتلك العراق المقومات والعوامل السياحية الاثرية التي تعكس مكانته الحضارية في العالم .

من جهته اكد عضو لجنة السياحة والآثار النيابية النائب عن كتلة الاحرار حسين الشريفي ان السياحة في العراق وبمختلف الأنواع تحتاج إلى إستراتيجية وعمل صحيح فالعراق بما يحتوي من تنوعه البيئي و الوضع الجغرافي للبلاد سواء الجبال والسهول والاهوار والصحراء والتي يندر ان يمتلك بلد آخر نظيرا له بالإضافة العناصر الطبيعية والبشرية التي تتمتع فيها الكثير والكثير من المناطق السياحية .

وقال الشريفي في تصريحات صحفية: ان هذه الأمور تحتاج الى وضع نظام عمل يمكننا النهوض بهذا القطاع الحيوي والركيزة المهمة لدعم اقتصاد البلد . مشدداً" على ضرورة ان تعمل الحكومة على وضع سياقات عمل مستقبلية يتم من خلالها إعادة تأهيل المشاريع السياحية وتأهيل المواقع الدينية وتوفير مستلزمات الراحلة للزوار . داعياً" العمل على صيانة المتاحف والمواقع الاثارية ونحن في لجنة السياحة نطالب بإعطاء الأهمية اللازمة لقطاع السياحة وتوفير كل مستلزمات النجاح لهذا المورد الكبير والاستفادة من وأردت هذا القطاع لتنمية الاقتصاد لان هناك الكثير من بلدان العالم تعتمد السياحة فقط كمورد لها.

وقد نظمت وزارة السياحة والاثار ورشة لوضع إستراتيجية للنهوض بواقع السياحة والاثار في العراق بالتعاون مع منظمة اليونسكو، ومنظمة السياحة العالمية، التي تتخذ من مدريد مقرا لها، الى جانب منظمة العمل الدولية.

المدير العام لدائرة المرافق السياحية في وزارة السياحة والاثار محسن سدخان قال: ان الوزارة ومن اجل النهوض بالواقع السياحي في البلاد شكلت عددا من اللجان المتخصصة بدراسة الواقع السياحي في جميع محافظات العراق.

كما اكد سدخان ان العراق في الوقت الحاضر منفتح على جميع المنظمات السياحية العالمية والعربية وان هناك تنسيق مع هذه المنظمات .

ويذكر ان الامين العام لمنظمة السياحة العالمية التابعة للامم المتحدة طالب الرفاعي زار العراق في وقت سابق والتقى عددا من المسؤولين المعنيين بالقطاع السياحي، لمناقشة آليات تطوير هذا القطاع، وتقديم مساعدات مالية لتنمية القدرات البشرية، والبنى التحتية للقطاع السياحي في العراق.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

المـــال الـعـام

ليس المناسب ابدا ان تستوفي وزارة الكهرباء اقيام فواتيرها رغم انها مال عام يتوجب دفعه نقداً وله غطاء قانوني ولكن يفتقر تماماً لأي غطاء آخر نظراً لدراما الكهرباء المعروفة وتبذيرها للمال العام في عشرات التريليونات والمراوحة والتراجع مازالا سيدي الموقف كما ان الكهرباء الوطنية يمكنها في هذه الحالة اذا تعذر عليها الاستيفاء كاملاً ان تقدم طلبا باستقطاعه من العوائل العراقية التي من المقرر تخصيص٢٥٪من ايرادات النفط باعتباره ملك الشعب العراقي ،وتقدر قيمة هذه الحصة من (٥٠٠.٤٠٠دولار)لسبعة ملايين عائلة .كما ان الكهرباء الوطنية عليها من شقيقتها وزارة النفط ان تستمر في رفد المولدات الاهلية بالديزل في جميع فصول السنة وتحول الاستقطاعات من الواردات النفطية لها .كما ان المال العام لحد الان لا يتمتع بحرمة طالما اعتاد عليها الناس اذ حصل شرخ كبير من بداية الحصار اوما قبله لحد الان .يصعب علاجه بالتثقيف والبرامج الهادفة وخطب الجمعة لان الاستباحة مستمرة بمعدلات لا تنخفض مع الاسف الشديد في جميع المرافق .

ولكن لا يعني الاستسلام لذلك والخنوع وكأنه قدر سماوي فمثلاً يمكن بكل ثقة استيفاء اجور الماء لانه لا بديل له يستوفي شهرياً بسعر مناسب خصوصاً اذا اصبح الماء صالحا للشرب فانه يوفر علينا تكاليف القناني المستوردة وعمليات التصفية المنزلية .وبهذه الحالة لا يكون هناك تبذير واسراف في استعماله بعد ضبط مسألة الماء الخابط ويكون مشروع الماء (خابطا أو صافيا صالحا للشرب)مشروعاً ذا تمويل ذاتي متكامل .وهكذا يصفون ماءنا وصحتنا واقتصادنا وهذه العملية لا نحتاج خبرات أجنبية وتكنولوجيا عالية بقدر الحاجة لإرادة وإخلاص اولاً.

وهكذا نستطيع ان نتكلم عن الارخصة وعلاقتها بالنظافة والتجاوز عليها ونسأل أين ذهب (جاووش البلدية)حيث نضع رسوم وغرامات لها حرمة واحترام على كل متريستخدم لغير مرور السابلة بعيداً عن تملق وحجج.حيث على الاقل تكون هذه الرسوم او الغرامات لصيانة الارصفة وزراعتها أوقيام مستخدميها بنظافة المنطقة المشغولة من قبله .اما النظافة بصورة عامة فلا يمكن علاجها بالثقافة والوعظ فقط ،السبب الأساس هو ان التريف كان السبب رقم واحد اما الثاني وهو ازمة السكن فعندما يسكن (١٠-١٥)في دار مساحتها ٧٠ مترا مربعا كيف نأمل منهم القيام بنظافة محيط دارهم ومجاريهم مغلقة ان توفرت وشوارعهم تفتقر لأبسط شروط الشارع المعبد أو الرصيف بالحد الادنى. فعندما يكون للنظافة ثمن هنا يسعى المواطن لإقامتها ويكون محيطه نظيفا على الأقل المحيط الرسمي (مدرسة ،مستشفى ،دوائر الدولة ،الشارع العام)عندها فقط يشعر انه وحيد ويحاول الالتحاق اما السبب الاخر وهو الأمية العميقة التي تجاوزت ابسط اعراف وقيم الدين (النظافة من الايمان) وعندما يكون الوسط نظيفا يجعل جاووش البلدية يقارن بين الحارة والشارع العام وبين المدرسة والدار الصغيرة .ولذلك تكون البداية لاستيفاء رسوم أو غرامات بسيطة على الدور المخالفة تسدد اقيامها عند بيع أو ايجار الدار بقسم الغرامات مثل مخالفة السيارة وبذلك لا ايجار اوبيع يكون بدون كاتب عدل لديه شعبة للغرامات عند تصديق عقود البيع أو الايجار وفي كل محلة وبمساندة المجلس المنتخب وصولاً الى الخطوة الاولى من الألف ميل .

برلماني يطالب بإعادة النظر في الاتفاقية النفطية مع الأردن

□ بغداد /المدى

طالب عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عواد العوادي بإعادة النظر في الاتفاقية المبرمة مع الاردن بخصوص بيع النفط الى المملكة الاردنية باسعار تفضيلية لانها ستنفع الجانب الاردني وستضر البلد و الشعب العراقي بحاجة ماسة للاموال المتحققة من النفط ولايمكن التفريط بها.

وقال العوادي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) :إن الاتفاقية المبرمة بين العراق والاردن بخصوص النفط والطاقة جاءت لتوطيد العلاقة الثنائية ما بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية مقابل تقديم المساعدات والتسهيلات وتخفيض اسعار النفط من قبل الحكومة العراقية مقابل لاشيء تقديمه من الحكومة الاردنية للعراق. وأضاف: يجب اعادة النظر بهذه الاتفاقية من قبل الحكومة واعادتها الى مجلس النواب لكي يكون لدى لجنة النفط والطاقة رأي واضح ومهني بخصوص هذه الاتفاقية كونها لاتصب بالمصلحة العامة.

ويذكر ان الحكومة العراقية قد وقعت في وقت سابق اتفاقية التعاون المشترك مع الاردن بخصوص النفط والطاقة حيث تتضمن هذه الاتفاقية تصدير النفط الخام العراقي الى الاردن بأسعار تفضيلية على ان يكون سعر البرميل الواحد بنسبة اقل من (٣٠٪) من سعر البرميل النفط الحالي الذي يباع في الاسواق العالمية، أي سيحدد بسعر (٧٠)دولارا للبرميل الواحد بينما العراق يبيع نفطه الى العالم بمئة دولار للبرميل الواحد.

خـــــارج الـــحـــدود

برلين

لا خوف من برنامج شراء السندات الأوروبية

قال وزير المالية الألماني فولفجانج شيوبله في مقابلة إنه لا أساس لمخاوف الألمان حيال التعرض غير المحدود لبرنامج انقاذ منطقة اليورو أو تمويل العجز الحكومي عبر خطة البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات.وأبلغ شيوبله الاذاعة الالمانية انه لن تكون هناك مشكلة في أن تلتزم آلية الاستقرار الأوروبية بالشروط التي حددتها المحكمة الدستورية الالمانية في حكمها الصادر هذا الأسبوع كشرط لتصديق المانيا على انشاء الآلية وقضت المحكمة بانه يجب استشارة البرلمان الالماني بالكامل في القرارات المتعلقة بآلية الانقاذ بينما لا يمكن زيادة الحد الأقصى للتعرض الحالي لألمانيا للصندوق الذي يبلغ ١٩٠ مليار يورو دون موافقة مسبقة من مجلس النواب (البوندستاج).وطمأن شيوبله الالمان بأن برنامج المركزي الاوروبي لشراء السندات لن يستخدم في التمويل غير المباشر للدول الأعضاء في منطقة اليورو وهي المخاوف التي تذرع بها البوندستاج والساسة الالمان المحافظون لرفض الخطة. وذكر شيوبله "ليس له أي تفويض في تمويل الحكومات. لن يتخذ البنك المركزي الأوروبي أي قرارات تقود إلى تمويل غير مباشر للدول. سيمثل هذا انتهاكا للتفويض الممنوح له ولن يفعل ذلك."

وقال "أثق في المركزي الأوروبي" مضيفاً أن رئيس البنك المركزي ماريو دراجي وصف الخطة بانها "غير محدودة" لأن وضع حد لن يشجع سوى المضاربين فقط.

قبرص

خـطـة لإنـــقـــاذ الـيـونـان

اجتمعت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي مع المسؤولين في قبرص المرشحة للحصول على خطة انقاذ من الصندوق في حين لم يبد الجانبان بوادر تذكر على تحديد موعد للمساعدة المالية للجزيرة المتضررة من تعرضها لليونان.

وطلبت قبرص الدولة الصغيرة التي يبلغ ناتجها المحلي الاجمالي ١٦ مليار يورو في حزيران الماضي خطة انقاذ لبنوكها الكبيرة المتعرضة بشدة للدين اليوناني. لكن المحادثات مع المفوضية الأوروبية والمركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي أو ما يطلق عليه الترويكا لم تكن حاسمة. وقالت لاجارد للصحفيين بعد اجتماعها مع الرئيس القبرصي ديميتري كريستوفياس "أجرينا محادثات جيدة وبناءة بشأن النقاش الدائر حول قبرص." ولم تورد مزيدا من التفاصيل. واصبحت قبرص خامس دول الاتحاد الأوروبي التي تطلب مساعدات بعد تخلف ثاني أكبر بنك في البلاد عن الوفاء بمتطلبات رأس المال التي تفرضها الجهات التنظيمية الأوروبية بسبب انخفاض قيمة ما بحوزته من الدين السيادي اليوناني في وقت سابق هذا العام. وطلب البنك مساعدة الحكومة.

دبي

9 مليـــارات دولار لمشـــــاريع البنـــية التحتية

عقدت لجنة البنية التحتية لإمارة دبي اجتماعاً للبحث في أداء النصف الأول من السنة، في ما يتعلق بتنفيذ مشاريع البنية التحتية، ضمن «خطة دبي الاستراتيجية ٢٠١٥»، في خطوة تشير إلى أن الإمارة ودعت سياسة «التقشف» التي انتهجتها خلال سنوات أزمة المال العالمية. وكانت حكومة دبي رصدت نحو ٩ مليارات دولار للإنفاق على مشاريع البنية التحتية هذه السنة، ما اعتبرته دوائر اقتصادية عودة إلى الإنفاق بسخاء على استئناف تنفيذ مشاريع كانت توقفت خلال أزمة المال العالمية عام ٢٠٠٨، بسبب النقص في السيولة وغياب التمويل الإقليمي والعالمي، وفقا لصحيفة "الحياة". واطلع أعضاء اللجنة على تقرير أداء النصف الأول من السنة لفرع البنية التحتية والبيئة، وسُلّط الضوء على أهم الإنجازات للدوائر الحكومية العام الماضي، إضافة إلى توصيات مقترحة. وأكد المجلس التنفيذي لحكومة دبي في بيان صدر أمس، أن "محور البنية التحتية والبيئة لخطة دبي الاستراتيجية ٢٠١٥، يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والمكانة العالمية للإمارة، وجعلها مركزاً مفضلاً للمال والأعمال والسياحة". ويعمل قطاع البنية التحتية والبيئة من خلال التخطيط الحضري، على تحقيق التوازن في استخدام الأراضي لضمان متطلبات التنمية المستدامة، وحاجات البنية التحتية والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يعمل القطاع على تأمين الحاجات المستقبلية والمطلوبة من الطاقة والكهرباء والماء، إضافة إلى توفير شبكة متكاملة لنظام الطرق والنقل.

طوكيو

تحذير من انخفاض النمو

خفضت الحكومة اليابانية توقعاتها الاقتصادية للشهر الثاني على التوالي وحذرت من أن النمو يتوقف ما يشير إلى تنامي المخاوف حيال تبعات التباطؤ العالمي ويبقي البنك المركزي الياباني تحت ضغوط لاتخاذ المزيد من اجراءات التحفيز النقدي.ومن المتوقع على نطاق واسع أن يحجم بنك اليابان (المركزي) خلال اجتماع الأسبوع المقبل عن اتخاذ مزيد من اجراءات التيسير النقدي بالرغم من أنه من المرجح أن يقدم صورة أكثر قتامة لثالث أكبر اقتصاد في العالم ما يبقي على توقعات الأسواق بانه سيطلق جولة جديدة من التحفيز النقدي قريبا.

وذكرت الحكومة في تقريرها الشهري لشهر أيلول "يبدو أن الانتعاش الاقتصادي سيتوقف جراء التباطؤ العالمي". وهذه نظرة أكثر حذرا من تقرير الشهر الماضي عندما قالت الحكومة إن الاقتصاد يتعافي بصورة معتدلة بالرغم من بعض أوجه الضعف.

ويبرز هذا المخاوف بين صناع السياسات من أن الصادرات ربما لا ترتفع في الوقت المناسب لتبقي اقتصاد اليابان على مسار الانتعاش فيما تضر أزمة الديون السيادية لأوروبا بالتجارة العالمية وتؤجل انتعاش الأسواق الكبيرة مثل الصين.

وكانت آخر مرة تخفض فيها الحكومة اليابانية توقعاتها الاقتصادية على التوالي في أواخر عام ٢٠٠٨ وحتى بداية ٢٠٠٩ حينما كانت البلاد تعاني من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وخلال تقرير سبتمبر أبقت الحكومة على توقعاتها باستمرار ضعف الصادرات وخفضت توقعاتها للانتاج مشيرة إلى تأثير تباطؤ الطلب العالمي.

كما عدلت بالخفض توقعاتها للاستهلاك الخاص ما يثير الشكوك حول توقعات البنك المركزي بان تعوض قوة الطلب المحلي جانبا من ضعف الصادرات.